

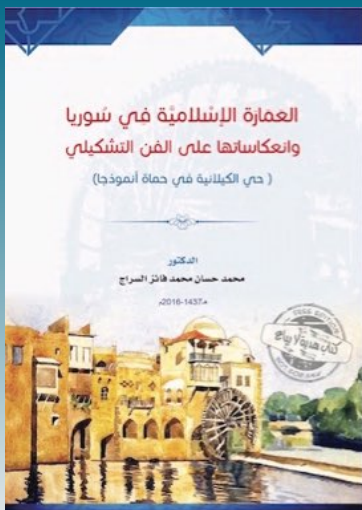


مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (٥١) ذي القعدة ١٤٣٧ هـ الموافق آب / أغسطس ٢٠١٦ م

انتحار المدرسة النقدية : (الفائدة السلبية وانهييار الرموز)



العمارة الإسلامية
السياحة الإسلامية

انتحار المدرسة النقدية (الفائدة السلبية وانهييار الرموز)

الدكتور سامر مظهر قنطجني
رئيس التحرير

يقوم النظام المصرفي التقليدي على أساس الفائدة أخذاً وإعطاءً؛ بحيث يأخذ المصرف المرابي من عملائه فائدة أكبر مما يدفعه المودعون لديه؛ ليكون الفارق ربحاً له؛ فمالك النقود يكسب وآخذه يدفع. وتتراوح أسعار الفائدة من الأكبر تماماً من الصفر حتى الأضعاف المضاعفة؛ وهو ما يسمونه بـ (الفائدة المركبة).

فإن تحولت الفائدة عن هذا المفهوم في السياسة النقدية؛ فإن المؤسسات المصرفية التقليدية لم يعد لها ضرورة، وستسحب من تلقاء نفسها من المسرح العالمي النقدي لخسارتها كل شيء؛ فالربح الذي هو دالتها وسبب بقائها قد اختفى.

ويُعترف النظام التقليدي الربوي بالانخفاض الدوري لقيمة النقد؛ لارتباطه بسعر الفائدة ارتباطاً موجباً قوياً؛ فسعر الفائدة هو الذي يحدد فرصه البديلة وسعر إيجاره وثمان بيعه؛ ولأجل ذلك قدمت الرياضيات المالية توابعها لخدمة هذا النظام كتوابع: $FV, NPV, IRR, mIRR$ وغيرها مما لا يمكن تصوُّر وجوده باستبعاد سعر الفائدة.

وكنا قد أوضحنا في كتابنا المنشور في شهر أغسطس ٢٠٠٨م (ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات العالمية) دور الربا في تلك الأزمة واستفحالها.

ولطالما دارت نقاشات (عام ٢٠١٠م) مع بعض أعضاء المجموعات من المنافحين عن الربا ممثلاً بسعره الأساسي (اللايبور)؛ حيث لا يتصور أولئك الناس تخلي الاقتصاد العالمي عن الربا ولو مجرد تصور. ومما تعرضت له تلك النقاشات:

- خشي البعض — وخاصة من المصرفيين التقليديين — من فكرة المؤشر الإسلامي متسائلين: ماذا لو أن المؤشر الإسلامي أصبح أرخص من المؤشر التقليدي؟ هل سيذهب الجميع إلى البنوك الإسلامية؟
- طلب بعضهم التدرُّج بخطى ثابتة في تطبيق أي مؤشر إسلامي مقترح لصعوبة هكذا هدف، بحجة أنه يحتاج لمجهودات جبارة ومُضنية وجماعية؛ ويكأننا في روضة تعلم أطفالها المشي الهويناء.

- مِنْهُمْ مَنْ طَلَبَ تَوْضِيحًا عَنْ مَدَى مُخَالَفَةِ الْمُؤَشِّرِ الْحَالِيِّ (أَيَّ اللَّابِئُورِ) لِمَقَاوِدِ الشَّرِيعَةِ وَاصِفًا مَا يُنْشَرُ وَمَا يُقَالُ بِالضَّعِيفِ وَالْعَامِ وَأَنَّهُ لَا يُلَامِسُ الْوَاقِعَ، وَلَيْسَ فِيهِ أَيُّ عُمُقٍ فِي الْجَمْعِ وَالرِّبْطِ الْبَيْنِ الْوَاضِحِ بَيْنَ الْمَقَاوِدِ وَتَفَاصِيلِ الْوَاقِعِ الْمَصْرَفِيِّ الْإِسْلَامِيِّ.
- هُنَاكَ مَنْ ذَكَرَ فَشْلَ مُحَاوَلَاتِ الْبَعْضِ فِي عَرَضِ وَبِنَاءِ مُؤَشِّرِ إِسْلَامِيٍّ بِدَيْلٍ؛ وَيَكُنُّهُ يُؤَنَّبُ فِعْلَهُمْ، وَالتَّجَارِبُ الَّتِي تَتِمُّ — بِرَأْيِهِ — حَسَبَ تَسْلُسُلِهَا التَّارِيخِيِّ بَدَأَتْ (١٩٧٨م) بِ(شَحَاتَةِ، ثُمَّ الْجَارِحِيِّ، ثُمَّ الْهُوَارِيِّ، ثُمَّ الزَّرْقَا، ثُمَّ الْأَبْجِيِّ، ثُمَّ مِيرَاخُورٍ — وَهَذَا الرَّجُلُ كَانَ رَئِيسَ مَوْسَسَةِ النِّقْدِ الدَّوْلِيِّ وَهُوَ مُسْلِمٌ —، ثُمَّ الزَّامِلُ، ثُمَّ الْبَلْتَاغِيُّ، ثُمَّ الْقَطَّانُ، ثُمَّ قَنْطَقَجِيُّ). وَاسْمَعُوا لِتَفْسِيرِ ذَلِكَ الْفِذِّ الْمُنْبَهْرِ بِمَقْيَاسِ سَخِيفٍ: سَأَقُولُ لَكُمْ لِمَاذَا فَشَلْتُمْ؟ وَسَيَفْشَلُ كُلُّ مَنْ يَأْتِي بَعْدَهَا؟ إِنَّهُ آيَةُ حَسَابِ لَابِئُورِ وَمَشْتَقَاتِهِ، وَوَصَفَهَا بِأَنَّهَا: آيَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ تُوَاكِبُ التَّطَوُّرَاتِ الْجَدِيدَةَ فِي مَجَالِ التَّشْرِيعَاتِ وَتِقْنِيَّاتِ الْاِتِّصَالَاتِ وَالْمَعْلُومَاتِ، وَيَحْكُمُهَا كِبَارُ الْمُتَعَامِلِينَ فِي السُّوقِ.
- هُنَاكَ مَنْ ذَكَرَتْ عِلَاجًا أَكِيدًا مُلَخَّصُهُ أَنَّ: مُؤَشِّرَاتِ السُّوقِ الْمَالِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ سَتَسْتَمِرُّ مُرْتَبِطَةً بِمُعَدَّلِ الْفَائِدَةِ الدَّوْلِيَّةِ، مَا اسْتَمَرَّتِ الْمَوْسَسَاتُ الْمَالِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي الْاِعْتِمَادِ بِشَكْلِ كَبِيرٍ عَلَى صِيغِ التَّمْوِيلِ بِالذَّيْنِ، وَإِنَّ تَشَابُكَهَا الْحَتْمِيَّ مَعَ الْمَوْسَسَاتِ الْمَالِيَةِ التَّقْلِيدِيَّةِ عِبْرَ أَسْوَاقِ التَّمْوِيلِ الدَّوْلِيِّ لَا مَفْرَمٍ مِنْهُ، وَلَا بَدَأَ لِلْأَنْظِمَةِ الْقَوِيَّةِ أَنْ تَفْرِضَ نِظَامَهَا النِّقْدِيَّ، وَقَدْ أَدْرَكَتْ جَمْعِيَّةُ الْبَنُوكِ الْبَرِيطَانِيَّةِ ذَلِكَ وَقَرَّرَتْ دِرَاسَةَ إِمْكَانَاتِ تَوْسِيعِ اسْتِخْدَامِ لَابِئُورِ وَمَشْتَقَاتِهِ فِي مَجَالِ التَّمْوِيلِ الْإِسْلَامِيِّ، وَهَذَا هُوَ الْعِلَاجُ بِرَأْيِهَا.
- وَكَلُّ ذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ الْبَتَّةَ وَهُوَ يَمَثُلُ تَبْعِيَّةً أَوْلَعًا لِلْفِكْرِ السَّائِدِ، وَهُوَ مُجْرَدُ ادِّعَاءٍ قَدْ سَقَطَ آخِرَ أَوْرَاقِهِ بِاللَّجْوِ لِلْفَائِدَةِ السَّلْبِيَّةِ، وَهَذَا هُوَ مَوْضُوعُنَا.
- كُنَّا قَدْ طَوَّرْنَا مِعْيَارًا لِقِيَاسِ أَدْوَاتِ التَّمْوِيلِ الْإِسْلَامِيِّ أَسْمِينَاهُ (مَقَام) وَهُوَ يَسْتَعْنِي عَنْ (مُؤَشِّرِ الرِّبَا كُلِّيًّا)، وَيُقَدِّمُ حُلُولًا رِيَاضِيَّةً أَفْضَلَ مِنْ تَوَابِعِ: $FV, NPV, IRR, mIRR$ وَغَيْرَهَا وَدَعَمْنَاهُ بِأَمْثَلَةٍ فِي الْمَجَالَاتِ الْاِلْتِزَامِيَّةِ كَافَّةً، تَرَفَّعَتْ عَنْهُ الْمَوْسَسَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَتَبَنَّتْهُ جَامِعَةُ السُّورْبُونِ كَأَحَدِ مَوَاضِعِ الدِّكْتُورَاهِ لَدَيْهَا وَنَاقَشَهُ الْعَدِيدُ مِنَ الْخَبْرَاءِ الْغَرِيبِيِّينَ.
- وَالآنَ وَبَعْدَ ثَمَانِيَةِ أَعْوَامٍ عَلَى الْأَزْمَةِ الْمَالِيَةِ الْعَالَمِيَّةِ تَجِدُ مَدْرَسَةَ شِيكََاغُو النِّقْدِيَّةَ نَفْسَهَا فِي وَضْعٍ اِنْتِحَارِيٍّ؛ فَرُبِعُ الْاِقْتِصَادِ الْعَالَمِيِّ قَدْ تَحَوَّلَ نَحْوَ الْفَائِدَةِ السَّلْبِيَّةِ، وَمَعْقِلُ تِلْكَ الْمَدْرَسَةِ مَازَالَ يُحَاوِلُ الْحَافِظَةَ عَلَى آخِرِ رَمُوزِ الرِّبَا الْمَالِيَّةِ وَهُوَ الرِّبَا؛ فَقَدْ خَفَضَ الْبَنْكُ الْمَرْكَزِيُّ الْأَوْرُوبِيُّ مَعْدَلَاتِ الْفَائِدَةِ إِلَى (نَاقِصَ ٠.٣٪)؛ لِإِنْعَاشِ اِقْتِصَادِ مَنطَقَةِ الْيُورُو؛ فَبَاتَ سِعْرُ الْفَائِدَةِ عَلَى الْوَدَائِعِ فِي الدَّنِمَارِكِ وَفِي سُوَيْسِرَا (نَاقِصَ ٠.٠٧٥٪) وَفِي السُّوَيْدِ (نَاقِصَ ١.١٪). وَتُشِيرُ أَحْدَثُ سِينَارِيُوهَاتِ اِخْتِبَارِ الْجَهْدِ أَنَّ هُنَاكَ اِحْتِمَالًا بِنِسْبَةِ ٣٠٪ لِتَطْبِيقِ سِيَاسَةِ أَسْعَارِ الْفَائِدَةِ السَّلْبِيَّةِ فِي الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ بِحُلُولِ نِهَآيَةِ عَامِ ٢٠١٧م، وَفَقًّا لِحِسَابَاتِ (بَنْكِ أَوْفِ أَمِيرِكَا مِيرِيلِ لِينِش).

فما الربا السلبي - أو الفائدة السلبية -؟

ولماذا لم يمر العالم بطريقه على الصفر الذي يقع بين الموجب والسالب من الأعداد؟

تُوصَفُ الفائدةُ بالسلبية **Negative interest rates NIRP** عندما يلتزم المودع بدفع فوائد أو رسومٍ دوريةٍ على إيداعاته في خزائن البنك، وهذا مفهوم جديدٌ على الاقتصاد التقليدي، فما كان سائداً هو مفهوم الفائدة الموجب - بالمعنى الرياضي -؛ حيث يدفع البنك - سواء أكان مركزياً أم تجارياً - فوائد دورية لمودعي الأموال في خزائنه.

أما الهدف المنشود من ذلك - حسب المدرسة النقدية التقليدية - فهو تعزيز الأسواق من خلال:

- أنها شكلٌ من أشكال التيسير الكمي؛ لأنها تتيح الحصول على قروضٍ بأسعارٍ منخفضة جداً.
- ردع المصارف عن إيداع النقد في البنك المركزي؛ لتستعمل المصارف تلك الأموال لإقراض الأفراد والشركات التي تضع هذا المال في الدورة الاقتصادية.
- دفع الناس للاحتفاظ بالنقود بدل رؤية قيمتها تتلاشى ببطء؛ بسبب الرسوم.
- تبديد الانكماش ورفع معدل التضخم إلى نسبة 2%؛ بوصفها نسبة مستهدفة لمعظم الاقتصادات، مع أن البنوك المركزية للدول الغنية بدأت تقتنع بعدم جدوى هذه النسبة المستهدفة وأنها ستزداد. وهذا ما ذكره مقال لصحيفة (The Economist) عدد 25-28-2016 بعنوان: **When 2% is not enough**.

- خفض قيمة عملة البلد المتبني لسياسة الفائدة السالبة، ما يعطي ميزةً سعرية للمصدرين.
- لكن الآثار الأولية لتلك السياسة الانتحارية تلخصت بالآتي:
- تلاشي قوة البنوك المركزية؛ فسياسة الفائدة السلبية سياسة خطيرة.
- رفع الضرائب على الاستهلاك، وهذا مما يثبط الاستهلاك ولا يحفز.
- ارتفاع أسعار السلع الأساسية بسبب الضرائب.
- انخفاض قيمة الأسهم في مختلف البورصات العالمية؛ فالبورصات هي مؤشرات توازن لحالة الأسواق ومجساتها.
- العائدات السلبية للسندات الحكومية.
- فقدان برامج التيسير الكمي لأثرها على الأسواق.
- تصعيد حرب العملات مما سي جلب الدمار المتبادل.

– تضرر القطاع المصرفي على المستوى العالمي؛ خاصةً بعد خسارة أسهم المصارف الأوروبية منذ بداية العام وحتى الآن نحو ٣٠٪ والأمريكية ٢٠٪، واليابانية ٣٥٪؛ مما يهدد بخروج مصارف عديدة من السوق وتسريح عمالها.

لذلك بتنا نسعى لشكاوى تقول: (أنقذوا المدخرين)؛ فكيف ذلك؟

إن الاقتصاد العالمي يعاني تخطئة مدخرات مقارنة بفرض الاستثمار، والمدرسة النقدية الحالية ترى أن السلطات النقدية هي من يساعد في إرساء تناسق أسعار الفائدة مع توجيه الاستثمارات من خلال (قوى السوق) التي تحدد ما سيحصل عليه المدخرون.

وتخطئة المدخرات موجودة في البلدان ذات الحساب الجاري الذي فيه فائض؛ كألمانيا مثلاً؛ لكن سوقها الاستثماري لا يستوعب تلك السيولة الفائضة، بينما لو وجهت المدخرات لسائر العالم لوجدت طريقها للتوظيف؛ لكن الجو الاستثماري العام غير مطمئن كما سنرى لاحقاً.

أما هذا الوضع فقد فرضته ظروف ما بعد أزمة ٢٠٠٨ م ويتركز بـ:

– فائض ادخاري عند البعض وعجزه عند البعض الآخر،

– ضعف الاستثمارات عند الجميع.

– وبالتالي تباطؤ الإنتاجية،

– ترهل أغلب الاقتصادات بديون هي أشبه بمن دخل نفقاً لا آخر له.

أدى كل ذلك إلى جعل معدل الفائدة في أدنى مستوى عرفه تاريخ المربحين. وهذه نتيجة تحققت منها المصارف المركزية؛ فليس الأمر خطأ في السياسة النقدية؛ لأن هذه السياسة ليست سوى موازن للطلب الكلي والعرض المفترض، ما يحدد أسعار الفائدة في المدى الطويل.

لكن ماذا لو لجأ الكثير من المدخرين – دولاً وأفراداً – للإحجام عن استثمار أموالهم في سوق الأسهم في ظل حالة

الاضطراب السائدة فيه؟ وماذا لو لجؤوا لاكتنازها في منازلهم بدل وضعها في قنوات استثمارية؟

إن مما يؤسف له أن تلك البلدان الراقية في عالم المدينة والمتخمة بالعلماء والاقتصاديين ما فتئت تتعلم بالممارسة متخبطة بما تفعله؛ فالمصلحة طاغية على المنطق الصحيح؛ لذلك تبقى صيحات العقلاء أصداء لا أثر لها كما سنذكره لاحقاً:

– فالبنك المركزي الأوروبي جرب أن يرفع سعر الفائدة عام ٢٠١١ م فعدت تلك السياسة عليه بنتائج لا تحمد عقبها.

– ويسود تساؤل مؤداه: هل أخطأت (رئيسة المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي) عندما أقدمت على رفع سعر الفائدة الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٥ م؟ وهل تصريح نائبها (في ٢٢ أغسطس ٢٠١٦) نيته رفع سعر

الفائدة مُحاولاً طمأننة الأسواق هو تجاهلٌ لنتائج سيناريوهات اختبار الجهد التي ذكرناها عن السوق الأمريكية؟

- هل البنك المركزي الياباني هو المخطئ عندما تبني سياسة الفائدة السلبية أواخر يناير ٢٠١٦م؟
- أم أن المشكلة أكثر تعقيداً وإرباكاً؟

يبدو أن البنوك المركزية ستجد نفسها مضطرةً لتجربة أدوات جديدة لتتعلم أكثر فأكثر!! إذا وبما أن الأمر هو تعلمٌ بالممارسة - وهذا مكلفٌ في التجارب الاجتماعية -؛ فقد جرب العالم المعدلات الموجبة للفائدة، وها هو يجرب المعدلات السلبية، وما زالت النتيجة استمرار التخبط؛ فلماذا لا يجرب الصفر **Zero interest-rate**؟ وأقصد الصفر المطلق؛ لأن الصفر في معدل الفائدة الربوية (بتعريف الويكبيديا) هو مفهومٌ في الاقتصاد الكلي يصف حالات معدلات الفائدة المنخفضة جداً؛ لذلك نجدهم لا يعترفون بالصفر المطلق، أو أنهم يجدون صعوبةً في ذلك رغم بساطته وثبات نجاحه في أزمة ٢٠٠٨م مع أن المصارف الإسلامية كانت تأتي الرخص وما دونها أحياناً؛ فكيف بهم لو أتوا العزائم من الصيغ التمويلية؟

لذلك فما نقصده كحل منشود لعالم ما فتى يتعلم الحبو الاقتصادي: هو الصفر المطلق الذي أمر به الله تعالى بقوله: (وَإِنْ تَبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) ﴿٢٧٩﴾ البقرة. وهذا ثابتٌ من ثوابت الشريعة الإسلامية التي جاءت بحقائق علمية راسخة عبر القرون، ثم تركت للناس فسحةً واسعة من الحرية ضمن تلك الثوابت.

لقد تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس آلي) في ثمانينيات القرن الماضي إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية المتوحشة" معتبراً أن الوضع على حافة بُركانٍ، ومهددٍ بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المدونية والبطالة)، وقد حصل ما تنبأ به من ٢٥ سنة. وكان قد اقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما:

- تخفيض معدل الفائدة إلى حدود الصفر.
- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢٪.

أما ما جاء به الإسلام منذ ١٤ قرناً فهو الأمر بإلغاء الربا، وفرض زكاة على الأموال بنسبة ٥٪، وهذا التوازن بين السياستين النقدية والمالية يشكل مفتاح توازن السياسة الاقتصادية كما سنبين لاحقاً إن النظرية النقدية المعاصرة نشأت بسبب محدودية الفكر الكينزي، وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي آنذاك؛ فظهر فكرٌ اقتصادي قائمٌ في أساسه ومنهجه على أطروحات ونظريات المدرسة التقليدية.

وتُعتبر (مدرسة شيكاغو) أو "نظرية فريدمان" امتداداً للفكر الاقتصادي التقليدي في ثوبٍ جديد وبأدوات تحليلية أكثر نجاعةً وواقعية. وقد تزامن ذلك مع ظهور أزمة اقتصادية تعایش خلالها التضخم والكساد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات.

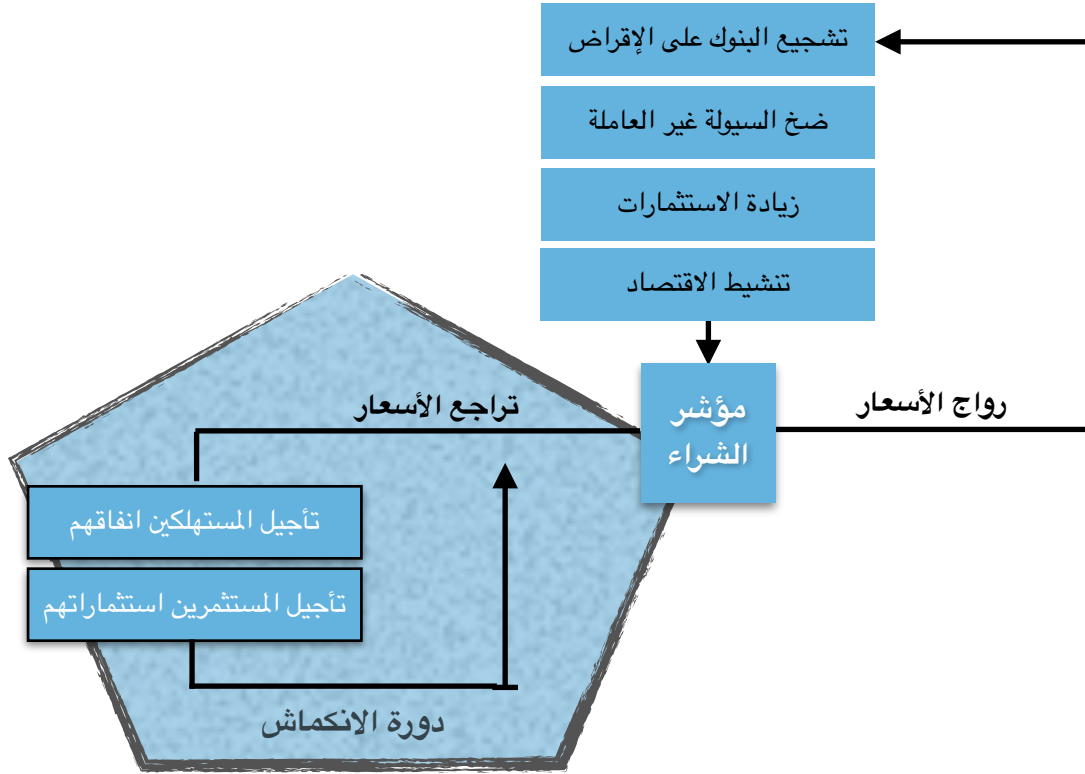
إنّ ما زاد الطين بلةً هو النهج الذي اتبعته هذه المدرسة بتطبيق ما عُرف باتفاقية بريتن وودز عام ١٩٧١ م؛ حيث أُلغِيَ الصكُّ بالذهب، وتمَّ التخلّي عن تحويل الدولار إلى ذهب؛ فانخفضت قيمته ٧.٨٩٪ مباشرة، ثم انخفض ١٠٪ سنة ١٩٧٩ م، وانعكس ذلك سلباً على مستوى أسعار كثير من السلع. وكانت تلك أكبر سرقة في التاريخ العالمي قادتها تلك المدرسة النقدية التي نعيش جميعاً في تحبّطاتها.

ويُعتبر إدخال فريدمان للأصول المالية في دالة الطلب على النقود كبديل للنقود سبباً آخر في التحبّط النقدي؛ لأنه زاد حجم المديونية العالمية؛ فالأصول المالية؛ إمّا (بيوع وهمية) أو (مشتقات تمثّل ديوناً لا تباع ولا تُشترى) وكلُّ ذلك منهيٌّ عنه في التشريع الإسلامي.

لقد ذكرنا في مقالنا الافتتاحي للعدد الثامن (يناير ٢٠١٣ م) انهيار الرموز، وذكرنا فيها أن انهيار الشيوعية المادية استغرق سبعين عاماً، ومدرسة شيكاغو النقدية أحد أهم دعائم ورموز الرأسمالية الجشعة ثمانين عاماً. وهذا هو شأن التجارب الاجتماعية. كما أوضحنا فيه أن الحكماء الثلاثة (جورج سيروس - وارن بافت - بول فولك) قد استوعبوا دروس الأزمات، وعلموا مدى انحراف مدرسة شيكاغو النقدية التي قادها أكاديميون مهرة كـ (ملتون فريدمان) والتي شكّلت جسراً بين الأزميتين الماليتين العملاقتين انهيار ١٩٢٩ م وأزمة ٢٠٠٨ م وخلصتهما: أن للأسواق قدرتها الفعالة على تحقيق التوازن، بعكس ما انتهجه (الكينزيون) في التدخل؛ حتى أن (سوروس) قد تساءل: إذا كانت الأسواق بهذه الكفاءة فلماذا تنهار؟

لذلك لا بدّ من إعادة ضبط السياستين النقدية والمالية معاً لضبط هوس السياسة المالية العامّة بالدّين العام وكبح جماحه؛ حيث يصير لا حدود له عند انخفاض سعر الاقتراض، وهذا ما هو حاصل في الاقتصاد التقليدي طبعاً. ويمكن رسم السيناريو المفترض لآلية الفائدة السلبية بالشكل التالي: البنوك ستشجّع على الاقتراض؛ لتتهرب من تكلفة إيداع الأموال في البنوك المركزية فتضخ سيولتها غير الفاعلة لتزيد الاستثمارات وينشط الاقتصاد؛ فإن تحرك مؤشر الشراء بإيجابية؛ فقد حصل المتبغى وإلا فإن تراجعاً في الأسعار وانكماشاً في الإنفاق سيجعل الأسواق تدخل في حلقة مفرغة مفرغة (انظر الشكل التالي).

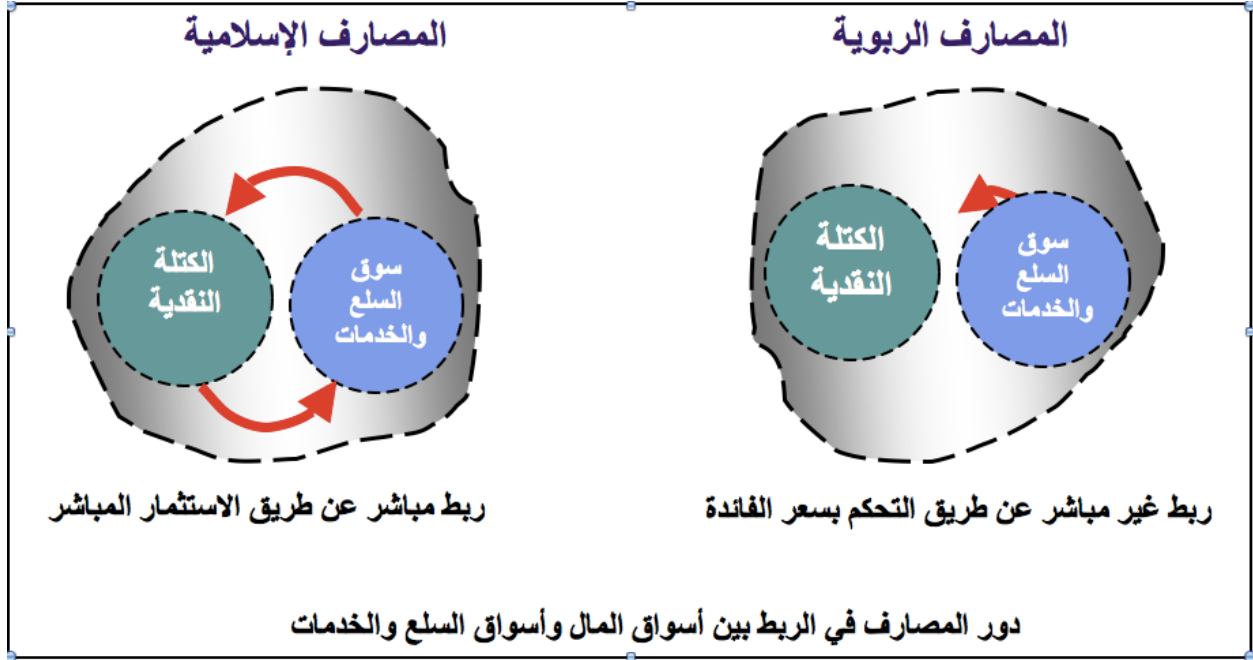
تصوّروا كيف ضمّ هذا السيناريو جمع التناقضات؟؛ فالسيولة متوفرة والاستثمار راكداً!.. وهذه هي حال الأسواق اليوم. وتفسير ذلك برأينا، أن دورة النقود تعمل مستقلة في سوق النقود من خلال محرّكها (سعر الفائدة)، فإذا ما خفت قوة المحرك وشاخت؛ فالركود والانكماش مصيره الطبيعي. وفعلاً يبدو أن هذا المحرك فقد بريقه، وعلى



المدرسة النقدية أن تعترف بمحدودية فكرها لتنشأ مدرسة أفضل منها كما نشأت هي على أنقاض محدودية الفكر الكينزي - كما ذكرنا سابقاً - .

وبرأينا لو كان الارتباط بين سوقي (النقد والسلع) هو ارتباط عضوي وحقيقي، وليس مجرد ربط بالمؤشرات؛ وذلك بتوسيط السلع والخدمات ضمن عملية التمويل؛ لوجدنا أن الحل يكمن في قواعد وضوابط التمويل الإسلامي؛ فالسوقان سيُشدان بعضهما بعضاً، ولن يصل الركود إليهما مطلقاً؛ لأن التمويل المستديم للفقراء ذوي الميل الحدي التام للاستهلاك يجعل عجلة الاقتصاد لا تهدأ ولا تقف أبداً؛ فالفقراء - وهم الشريحة الأوسع - يمثّلون دالة الشراء ورافعة السوقية، وهم في حالة توجه مستمر نحو الشراء لإشباع حاجاتهم، أمّا الحد الأدنى من تمويلهم المستديم فتحققه نسبة الزكاة البالغة ٢.٥٪ والتي وصفها (الدكتور منذر القحف) بأنها: إعادة توزيع هادئ للدخل؛ فهي لا تُفقر الأغنياء وتحسّن حال الفقراء؛ فتبتعد الأسواق عن الركود، وتمنحها بذلك فسحة لتستعيد رواجها، وتحسّن حال الناس فيها؛ وبذلك تتكامل السياسة النقدية والمالية لتصبّ معاً في سياسة اقتصادية فعّالة وذات مصداقية. انظر الشكل التالي.

إنّ الفارق بين هذا البناء الهندسي المحكم وبين الشكل البياني السابق أنّ السياسة النقدية التقليدية جعلت السيولة قابضة في خزائن البنوك، بينما المستثمرين مُتعطلون؛ لِعدم وفرة السيولة بين أيديهم، والأسواق تنتظر، وبالتالي فإنّ التشاؤم سيفشو بين رواد السوق، وتوقعات المستهلكين ستتجه نحو مزيد من الانكماش. وهذه هي حال السوق العالمي الآن.



المصدر: (قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص ١٧١)

أذكر نفسي بما أنزله الله تعالى في سورة الحديد وهو رمز القوة في هذه الحياة؛ فهو تعالى يقول للناس بأنه كفيلاً بإحياء الأرض بعد موتها بما ارتكبه الناس فيها من آثام وظلم وعدوان؛ وذلك إذا استجابوا لله وأقاموا الحق الذي أنزله وخشعوا له، وستكون المضاعفة للمتصدقين على الناس لا لسارقي أموالهم، يقول الله تعالى:

أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿١٦﴾ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٧﴾ إِنَّ الْمُسَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفْ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١٨﴾ الحديد . وصدق الله العظيم .

حَمَاة (حَمَاهَا اللَّهُ) فِي ٢٣ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ١٤٣٧ هـ الْمَوَافِقِ ٢١ آبِ أَوْغُسْطُسِ ٢٠١٦ م

